الفصل الثانى

الإطار الفكرى للسياسة التعليمية

تمهيد

المحور الأول : بنية السياسة العامة وعلاقتها بالتعليم

مفهوم السياسة وسماتها.

مراحل صنع السياسة .

العلاقة بين السياسة والتعليم

المحورالثانى : بنية السياسة التعليمية ، وسياسة التعليم الجامعى:

مفهوم السياسة التعليمية

مكونات السياسة التعليمية

خصائص السياسة التعليمية

أهمية السياسة التعليمية

صنع السياسة التعليمية : الأسس والمقومات

مراحل صنع السياسة التعليمية

نماذج صنع السياسات التعليمية

مؤسسات صنع سياسات التعليم الجامعى

مكان السياسة التعليمية بين السياسات العامة

خاتمة.

الفصل الثانى
الإطار الفكرى للسياسة التعليمية

تمهيد :

تمثل السياسة التعليمية المرحلة الأولى فى بنية النظام التعليمى . فهى الأساس والمرتكز الذى يوجه أى نظام تعليمي،ويضبط عمله ونشاطه، فالنظام التعليمى الذى لاتوجد له سياسة يفتقد المنهج فى العمل ؛ لغياب الإطار الذى يحكم هذا النظام ، ويوجه أدائه ومسيرته .

هذا النظام يتشكل حسب نوعية القوى الاجتماعية التى يعبر النظام السياسى عن مصالحها ؛ حيث تتحدد أهداف النظام التعليمى ، وبرامجه ، وطرقه ، ونوعية إدارته ، وفقاً للاتجاهات السياسية للنظام الحاكم فى المجتمع .

أى أن هناك علاقة بين النظام السياسى ، والنظام التعليمى ، تتحدد جدلية العلاقة بينهما من خلال اعتبارالتعليم إما متغير مستقل يؤثر فى النظام السياسى ، أو متغير تابع يتأثر به .أى وجود علاقة تأثير وتأثربينهما . من هنا تعكس السياسة التعليمية أهداف وأولويات النظام السياسى باعتبارها محورالتماس بين النظامين السياسى والتعليمى .

فالسياسة التعليمية تعبرعن الاختيارات السياسية لبلد ما ، تلك الاختيارات المستمدة من تقاليده وتصوره للمستقبل . ويتم تقرير السياسة التعليمية التى توجه مسارالتعليم فى دولة من الدول فى ضوء الإطارالعام لسياسة الدولة ؛حتى تعبر عن الجهود التنظيمية التى ينبغى أن تبذل لتحقيق أغراض ، أو توقعات يستهدفها المجتمع وأفراده فى مرحلة من مراحل تطوره .

من هنا تعد السياسة التعليمية قضية قومية عامة تهم كل فرد ، فهى التى توجه مسيرة التعليم ، وتقود حركته،وتتأثر بالتغيرات الحادثة فى المجتمع سواء كانت تغيرات سياسية ، أواقتصادية ، أواجتماعية ، أوثقافية ، خاصة ، وأنها تشتق أهدافها من أهداف ومتطلبات المجتمع ، وبالتالى تعبر عن آماله وطموحاته. إضافة لأهميتها الحيوية ،إذ فيها تختزل صلاحيته وانتظامه وفاعليته ، بل أصبحت تختزل فى يومنا هذا كل سياسات الدولة فى التعليم . فالتقدم العسكرى ، والتفوق العلمى ، والنمو الاقتصادى ، وتحديث المجتمع ، وتطوير التكنولوجيا ، وتحسين الحياة ، كل ذلك بات موكولاً للتعليم،تنهض به سياساته.

لذا من الأهمية تناول الإطار الفكرى العام للسياسة التعليمية من حيث مفهومها ، وأهميتها ، وسماتها ، ومكوناتها ، وأهدافها ، وأساليب صنعها ؛ للوقوف على علاقة تلك السياسة التعليمية بالأبعاد المجتمعية داخل المجتمع.

المحور الأول:بنية السياسة العامة ، وعلاقتها بالتعليم:

١- مفهوم السياسة وسماتها :

فى ظل تعدد ، واختلاف تعريف السياسة الناتج عن الخلط المنطقى ، وسوء استعمال اللفظ ، أو سوء فهمه . لابد من التحديد الدقيق لمفهوم السياسة .

فيعرف المعجم الوجيز السياسة : " بأنها تدبير أمور الدولة ، وكلمة سياسة هى المصدر الصريح للفعل "ساس" ، وساس الناس سياسة : تولى رياستهم ، وقيادتهم [١].

والسياسة هى : تدبير الأمور ، والقيام بإصلاحها ؛ مما يقتضى التفكير والإرادة ، وما يتولد عنهما من استعداد للعمل ، ثم ممارسته بالفعل [٢].

وتعرف السياسة فى علم الاجتماع بأنها : " تهتم بدراسة أصول ، وبنيات ، ووظائف ، وأيديولوجية الأنظمة ،والأحداث ، والظواهر السياسية فى المجتمع ، وتركز على تفسير أسباب ظهورها ، وديمومتها ، وتغييرها من فترة لأخرى ، وتدرس الدولة دراسة مفصلة ،وتهتم بتحليل العلاقة بين الأفراد والسلطات ، فضلا عن اهتمام السياسة بدراسة الأحزاب السياسية ، والسلوك السياسى ، والقيادة ، والجماعات الضاغطة ، والرأى العام ، وأسس الإدارة العامة . كما تدرس السياسة حقل العلاقات الدولية ، الذى يعالج المسائل ، والقضايا التى تظهرعلى المسرح الدولى[٣].

ويختلف معنى مفهوم السياسة تبعاً للسياق الذى يرد فيه ، وتبعاً للطريقة التى تُستخدم بها ، وذلك على النحو الآتى :

تعريفات تركز على اتخاذ القرار:

فتعرف بأنها :عبارة عن القرار ، أو مجموعة القرارات التى ربما تؤخذ ؛ لتكون بمثابة بداية ، وموجه للقرارات المستقبلية ، أو تكون بمثابة موجهات ، لتطبيق القرارات السابقة [٤].

---

(١) مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٤١٩ هـ/١٩٩٨م ، ص٣٢٨.

(٢) عبدالله على محمد الفارسى : تطوير آليات صنع السياسة التعليمية فى سلطنة عمان فى ضوء خبرات بعض الدول ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١م ، ص ٤٣.

(٣) إحسان محمد الحسن : موسوعة علم الاجتماع ، الدارالعربية للموسوعات ، بيروت ، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م ، ص ٣٤٥.

(4) David Carr، and Johnn Hans ; Education Policy and the Politics of Change, T.J. Press, New York, Pads Roue, Ltd., 1997, P.152.

وتعرف بأنها اتخاذ قرار إزاء مشكلة ما ، أوحاجة اجتماعية ، أو اقتصادية طارئة ، وهـذا جانب إجرائى موقوت معرض للتطوير والتغيير، ويمكن أن تختلف فيها الرؤى . أمـا الـسياسة العامة للتربية والتعليم ، فهى حلقة فى سلسلة متصلة ومترابطة . نقطة البدء فيها وضوح الفلسفة التربوية التى تستمد منها السياسة التعليمية مبادئها ، وأهدافها ، والتى يمكن أن تتصف بالثبـات والاستقرار النسبى(١).

تعريفات تركز على توزيع الموارد :

تعرف السياسة من خلال توزيع الموارد بأنها : " توزيع السلطة لموارد المجتمع ، وثرواتـه ، والذى تعمل الحكومة من خلاله على الإجابة عن أسئلة محددة ، تتمثل فى من يحـصل علـى ماذا ؟ ومتى ؟ وكيف ؟ (٢)

وتعرف أيضا : " بأنها عملية تقرر بواسطتها السلطة كيف توزع المصادر ، أو الثـروات . وفى عبارة أخرى ما تقرره الحكومة من حيث من يحصل على ماذا ؟(٣) .

فالسياسة بمعنى "Politics" تشير إلى السياسة القومية للدولـة ، بينمـا الـسياسة بمعنـى "Policy" تشير إلى السياسة الخاصة بنظام ما من نظم المجتمع ، وذلك فـى ضـوء الـسياسة القومية للمجتمع ، وتمثل التطبيق العملى لها من خلال النظم ، والمجالات المختلفة ،والمتعددة(٤).

تعريفات تركزعلى أن السياسة علم وفن:

عرف أحمدزكى بدوى (١٩٧٧) السياسة بأنها : "علم ، وفن علاقات الحكـم ، وتطلـق الكلمة أيضا على مجموعة الشئون التى تهم الدولة . كما تطلق علـى الطريقـة التـى يـسلكها الحاكمون ، وكذلك على إدارة الدولة ، وتنظيمها الرسمى(٥).

---

(١) أم السعد أبو العنين محمد حتاته : صياغة وتطبيق السياسة العليمية فى مصروإنجلترا..دراسـة مقارنـة ، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة طنطا ، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م ، ص ٣٩.

(٢) Robert Francis ؛ Narrative Historical of Educational policy Making In British Columbia (1975-1989) Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy, Simon Fraser University, London , 2000, p34.

(٣) Louise, G . White ؛ Robert P.Clark : Political Analysis "Technique and Practice, Second Edition , Brooks publishing ، State of Boston ,.1990, p.5.

(٤) سهيرحوالة : السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية فى ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية : دراسـة تحليلية ، مجلة العلوم التربويـة ، معهـد الدراسـات التربويـة ، جامعـة القـاهرة ، العـدد الرابـع ، ١٤٢٨هـ/أكتوبر٢٠٠٧م ، ص١٢٨.

(٥) أحمدزكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٣١٩.

ويشير هذا التعريف إلى ثلاث جوانب رئيسية وهى :

١- الجانب الوصفى : ويتناول دراسة التنظيم الرسمى للحكومة ، والإدارة المركزية ، والمحلية .

٢- الجانب العملى : ويتناول دراسة المشكلات التطبيقية فى التنظيم والإجراءات.

٣- الجانب الفلسفى : ويتناول تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية ، والتقويمية فى إطار ما يطلق عليه بالنظرية السياسية .

يتضح مما سبق أن السياسة نشاط إنسانى يتم فى وسط اجتماعى ، يهدف إلى تنظيم الحياة الاجتماعية للأفراد من خلال مواد ، وتشريعات يقرها المجتمع.

أما السياسة العامة ، فتعرف بأنها : " مجموعة المبادئ المرشدة ، أوالتى ينبغى أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات فى شتى مجالات النشاط القومى ، وهى محصلة عدة سياسات فرعية للعديد من جماعات المصالح ؛حيث تنشأ السياسة العامة بصدد موضوع ما فى اللحظة التى يتم فيها تراضى ، وتوافق هذه السياسات ، والمصالح الفرعية[١].

ويشير محمد حسن محمد القبيسى (١٩٩٨) إلى أن السياسة تتضمن أربعة عناصر رئيسة هى:

١- وجود هدف ، أو مجموعة أهداف .

٢- اختيار مجموعة من الأفعال تحقق الأهداف.

٣- إعلان المنفذين لهذه السياسة للاتفاق فيما بينهم على آلية التنفيذ.

٤- تنفيذ هذه السياسة ، بمعنى اتخاذ الإجراءات ، وغالبا مايتم التركيز على عنصر"الاختيار" فى السياسات العامة ، ويقصد بها الاختيار المتروى المدروس لأهداف جماعية ، ولوسائل تحقيق هذه الأهداف ، اعتمادا على قرارات عامة لها صفة سلطوية ملزمة لكل أعضاء المجتمع[٢].

---

(١) سعود هلال الحربى : السياسة التعليمية : مفاهيم وخبرات ، دارالعبيكان للنشر، الرياض ، المملكة العربية السعودية ،١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، ص ١٦.

(٢) محمد حسن محمد القبيسى : استراتيجية مقترحة لتطويرالتعليم الجامعى والعالى فى دولة قطر ، رسالة دكتوراه ، معهدالدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨، ص ١٩٦.

بناء السياسات :

يجب أن تبنى السياسات على مجموعة من الأسس ؛ لضمان نجاح السياسات التعليمية المنبثقة منها ، ومن هذه الأسس :

١- معلومات حقيقية ، وواقعية ، وصادقة ، ودقيقة.

٢- أن تكون خاضعة لحسابات دقيقة.

٣- أن تضع أهدافا واقعية يمكن تحقيقها.

٤- أن تهتم بتنفيذ السياسات على أرض الواقع.

٥- أن تراعى الصالح العام ، وليس صالح فئة بعينها.

٦- أن تكون ناتجة من مشاركة حقيقية.

٧- أن تراعى البنية الثقافية ، والاجتماعية ، وأن تحافظ على الهوية ، والثوابت.

٨- أن تكون للسياسات مرجعية ، وأن تكون مستقلة.

٩- أن تبين كيفية تقويمها ؛ لتصحيح مساراتها(١).

مفهوم السياسة العامة :

ينبغى أن نميز بين كلمة Policy بمعنى الدليل الملزم ، والمرشد عند اتخاذ القرارات ، وبين كلمة Politics بمعنى "سياسة " ، أو ما يتصل بالأساليب ، والمناورات ، والصراعات ، والتفاعلات التى تدور حول ظاهرة السلطة ، ونظام الحكم . وبناء عليه توجد عدة تعريفات لمصطلح السياسة العامة ، ومنها أنها:

- المبادئ ، والفعل ،أو الكلمات ، والأعمال .
- ما يحدد سلوك بعض ، أو جهاز من الفاعلين – مثل موظفى العموم ، وكالة حكومية ، أو السلطة التشريعية – فى مساحة من النشاط ، مثل النقل العام ، أو حماية المستهلك أو التعليم(٢).

---

(١) سيف الإسلام على مطر، وهانئ عبد الستار فرج : خطايا السياسة التعليمية فى مصر رؤية تحليلية ناقدة ، ، مرجع سابق ، ص ٨٤.

(2) Anderson J ؛ Public Policy Making ,4th Edition,Houghton Mifflin Company,New York, 2000, P.68.

- مجموعة المبادئ المرشدة ، أو التى ينبغى أن تكون مرشدة عند اتخاذ القرارات فى شتى مجالات النشاط القومى[1].
- اتجاه العمل للحكومة لفترة زمنية مستقبلية ؛ بحيث يكون لها مبرراتها[2].

من التعريفات السابقة تستنبط الدراسة الآتى :

١- أن السياسة العامة تعبير عما ينبغى أن يحدث كما استهدف.

٢- أنها سلسلة منظمة من الأعمال المستهدفة من شخص ، أو جماعة ، أو حكومة من خلال بيئة معينة تقدم العوائق ، والفرص التى تستهدف السياسة العامة استغلالها ، والتغلب على أى عائق للوصول إلى الهدف ، وإدراك الغرض المقصود.

٣- تعد السياسة العامة تعبيرا عن التوجيه السلطوى لموارد الدولة ، وأداة ذلك التوجيه هى الحكومة ، التى تمثل أهم المنظمات الرسمية للنظام السياسى.

وبالطبع لا توضع السياسة العامة ، إلا نتيجة جهد العديد من المؤسسات ، والإجراءات ، والتى تختلف من نظام سياسى إلى آخر، إلا أنها فى النهاية تمثل الاتجاه الأساسى للعمل أمام الجهاز الإدارى . وهكذا فإن السياسة العامة هى مخرج أساسى للحكومة فى النظام السياسى ، وهى فى نفس الوقت مدخل أساسى للجهاز الإدارى داخل نفس النظام السياسى .

وتميز الأدبيات السياسية بين مجموعات أربع من السياسات العامة هى : السياسات الإستخراجية ، أو سياسات تعبئة الموارد ، ومنها : الضرائب والخدمة العسكرية ، وسياسات التوزيع ، وإعادة التوزيع ، ومنها : التعليم والدفاع ، وسياسة الرفاه الاجتماعى ، وسياسات التنظيم والضبط ، ومنها : المرور ، والصحة ، والإسكان...إلخ ، والسياسات الرمزية ، وهى التى تدعم الشعور بالمواطنة والمسئولة ، وتغذى الإحساس بالولاء الوطنى . ومن ذلك : الأعياد الوطنية ، والحديث عن رموز البطولة والحكمة فى المجتمع[3].

---

(١) السيد عليوة : صنع القرار السياسى فى منظمات الإدارة العامة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ،١٩٨٧م ، ص ٨٨.

(٢) أحمد رشيد : الإدارة الحلية : المفاهيم العلمية ونماذج تطبيقه ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة،١٩٨١م ، ص ١٣.

(٣) كمال المنوفى : السياسة العامة وأداء النظام السياسى ، بحث مقدم إلى ندوة "تحليل السياسات العامة- قضايا نظرية ومنهجية، المنعقدة بمركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهر ،١٩٨٨م ، ص ١٩.

أما سمات السياسة فتتضح فى الآتى :

١- تحقيق غايات معينة بعيدة المدى ، إما لصالح الأمة بأسرها ، أو لصالح جماعة ، أو فرد.

٢- ممارسة وسائل القوة المخولة للدولة ، أو الحاكم ، أوالتى تمتلكها جماعة ،أو فرد لتحقيق غايات معينة.

٣- يمكن أن تكون ملامح السياسة متضمنة فى مواثيق رسمية ، ويمكن أن يكون متعارفا عليها ضمنيا ؛ لارتباطها بالثقافة ، والتراث ، والوجدان.

٤- ترتبط بثوابت مجتمعية ، وإقليمية ، وعالمية أكثر مما ترتبط بمتغيرات سواء كانت محلية ، أم إقليمية ، أم عالمية.

٥- تتواجد السياسة عندما يكون هناك مشروع محدد بشكل معتمد صريح [١].

٦- ترتبط السياسة بالضرورة بالسلطة ، سواء بممارسة هذه السلطة ، أو بالإعتراض عليها ، أوحتى بالسعى لنيلها [٢].

٧- أن تكون هذه السلطة معترفاً بها شرعياً . بيد أن السلطة لا تكون شرعية ، إلا إذا عبرت فى نطاق أى مشروع عن رأى أغلبية المواطنين . وهكذا تبدو السياسة كفن البحث المتواصل عن التوازن ، الذى يعبر من خلاله عن إمكانية وجود المشاريع على المدى الطويل ، وعن مدى الرقابة ، والاستماع للرأى العام[٣].

مراحل صنع السياسة :

تمر عملية صنع السياسة العامة بعدد من الخطوات تتمثل فى الآتى :

١- تحديد موضوع السياسة :

يبدأ تحديد السياسة على أثر ظهور مشكلة ، أو أزمة تستدعى الحل ، ثم تبدأ الجهة المسئولة الرسمية فى دراسة الموقف ، والأسباب التى أدت إليها . كما تحدد السياسة فى ضوء أهداف معينة تتجه إليها الدولة فى السنوات المقبلة [٤] .

---

(١) حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ص ٩٧.

(٢) عبدالعزيز صالح بن حتبور: الإدارة العامة المقارنة ، الدارالعلمية الدولية ، ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٠٧.

(٣) أم السعد أبو العنين محمد حتاته : صياغة وتطبيق السياسة التعليمية فى مصروإنجلترا ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧-٣٨.

(٤) عيد طه محمود، والسيد محمد ناس : قضايا فى التعليم العالى والجامعى : دراسات تربوية ، القاهرة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م ، ص ٢٢١.

٢- جمع الحقائق والتشاور :

يتم جمع الحقائق والتشاور مع الأطراف المعنية بالمشكلة محل البحث ، من أجل الحصول على المعلومات ، والبيانات ، والحقائق اللازمة لحل المشكلة . كما يتطلب الأمر إجراء مشاورات مع جماعات المصالح ، وتشكيل لجان من المتخصصين فى المجال ، بالإضافة إلى بعض ممن يهمهم الأمر. أو تكوين لجان تقصى حقائق من أعضاء البرلمان (مجلس الشعب) ليتوجهوا إلى موقع المشكلة ، أو الأزمة بناء على تقارير ، وشكاوى تصل إلى المجلس من مواطنين ، وأجهزة رقابية مسئولة . والواقع أن هذه المرحلة (مرحلة جمع المعلومات الصحيحة ، والبيانات اللازمة) هى التى سيتحدد على أساسها إمكانية حل المشكلة [١] .

وتؤدى المعلومات المجمعة إلى توضيح الصورة أمام صانع السياسة ؛ بحيث يستطيع أن يحدد نقاط الضعف فى المشكلة حتى يعمل على إزالتها ، ونقاط القوة حتى يستثمرها [٢] .

٣- طرح بدائل السياسة :

تتمثل بدائل السياسة فى المطالب الخاصة بمجال ما – التعليم على سبيل المثال – والتى تتشكل وفقاً لظروف ، وبيئة المجتمع . ويتم طرح هذه البدائل من قبل أعضاء الهيئة التنفيذية ، وأعضاء النقابات ، وأصحاب المصالح ، ووسائل الإعلام . وفى هذه المرحلة يتم فقط تجميع ، وترتيب الأفكار المختلفة التى سبق طرحها .

٤- صياغة البدائل :

يتضح فى هذه المرحلة دور السياسيين بصورة أكبر، وتكون أكثر تحديدا عن المراحل السابقة لها ، ويتم فيها مناقشة ، وصياغة أهداف السياسات ، والبرامج . وقد تشمل إقتراح سياسات بديلة ، ولا تتم على نحو مثالى . وبالتالى لا بد من تدخل بعض العوامل المؤثرة مثل تأثير الأحزاب ، أو النقابات ، أو جماعات المصالح ، وغير ذلك .

٥- إقرار السياسة :

يتم فى هذه المرحلة موافقة الأغلبية على بنود السياسة ، التى سبق طرح بدائلها ، وذلك من خلال تأثير كل من أعضاء الهيئة التشريعية ، والهيئة التنفيذية ، والمجالس إلى آخر المؤسسات المشاركة فى المجتمع . وقد يشارك فيها بعض الأفراد أو الجماعات .

---

(١) يوسف سيد محمود : رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، محرم١٤٣٠هـ/ يناير٢٠٠٩م ، ص ٢٤.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥

٦- تنفيذ السياسة :

يقوم الجهاز الإدارى فى الدولة بتنفيذ هذه المرحلة ؛ حيث يتم تحديد إجراءات العمل لتنفيذ السياسة ، ومن ثم حشد كل الطاقات البشرية ، والمادية اللازمة للتنفيذ . وقد تفشل عملية التنفيذ إذا ظهرت ظروف ، أو ملابسات لم تكن معروفة أمام صانعى السياسة من قبل . وبالتالى لم يحسب حسابها .

٧-التقويم والتغذية الراجعة :

تعد مرحلة التقويم والتغذية الراجعة آخر مراحل صنع السياسة . وتتم هذه المرحلة داخل مؤسسات الجهاز الإدارى فى الدولة ؛ حيث يتم دراسة مدى تأثير وتأثر السياسة بالوسط المحيط بها . وكذلك تأثير دور الأحزاب والجماعات . وتحدد الدولة مواطن الضعف فى بناء السياسة ، وعلاقة أهداف السياسة بأهداف السياسات الأخرى . بالإضافة إلى تحديد مدى تحقيق السياسة خلال مراحلها المختلفة . وهذا النظام متبع فى الدولة الديمقراطية التى تعمل على مراجعة سياساتها ، وقراراتها قبل وبعد صنعها . وبذلك يمكنها تعديل ، وتحسين أمور كثيرة ؛ مما يكون له أكبر الأثرفى أداء السياسات ، ومدى فعاليتها . يتم كل ذلك إلى جانب إشتراك خبراء ، وفنيين متخصصين بتقديم بدائل مدروسة من واقع المجتمع . كما يشتركون فى وضع الخطط ، والبرامج ، والقرارات التى يتم اتخاذها فى سبيل التنفيذ .

القواعد التى يجب مراعاتها فى صنع السياسة العامة :

نجد أن عملية صنع السياسة فى الدول الديمقراطية تتعدد فيها العناصر المشاركة فى صنعها . ويقدم العلماء عددا من القواعد الهامة لصانعى السياسات ، والقرارات للعمل على مراعاتها أثناء صنع السياسات العامة ، ومنها السياسة التعليمية ، وتتمثل هذه القواعد فى الآتى :

١- محاولات التنبؤ بالمستقبل .

٢- تشجيع المشاركات .

٣- التأييد أو المساندة [١] .

وتشجع المؤسسات السياسية المشاركة فى عملية صنع السياسة على إشراك العديد من الخبراء ممن لهم دور أساسى فى وضع القرارات . ونجد أن لمراكز المعلومات دور مؤثر باعتبار أن

---

(١) أمانى قنديل : السياسات التعليمية لمنطقة وادى النيل ، منتدى الفكرالعربى ، عمان ، ١٤١١هـ/١٩٩٠م ، ص ٥٣.

عملية صنع السياسة تحتاج إلى قاعدة عريضة من المعلومات. ومن الأهمية تأييد ، ومساندة المؤسسات الصانعة للسياسة للعاملين فى المجال الإدارى ؛ مما يترتب عليه تحقيق الأداء الجيد للسياسة ، ويساعد على تحسين أساليب العمل ، وقواعد اختيار العاملين فيه . وتتفاوت درجة إشتراك المؤسسات السياسية فى صنع السياسات العامة من نظام سياسى إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل نفس النظام (١) .

العلاقة بين السياسة والتعليم

ترتبط السياسة بالتعليم فى معناها الواسع . فالتعليم لا يعد الأفراد لشغل مواقع محددة فى الدولة فقط ، لكنه يضع الأفراد فى مراتب اجتماعية مختلفة ، تدخل أيضا فى نطاق ممارسة السلطة ، والقوة(٢).

وبالرجوع إلى الجذور التاريخية لعلاقة السياسة بالتعليم نجد أن أفلاطون (٤٢٨ق-٣٤٧ق) استخدم التعليم كأساس لإعداد الأفراد لتولى " المناصب " الرئيسة فى " الجمهورية " للإضطلاع بالأدوار ، والمهام المحددة لكل منها ، وذلك فى مدينته الفاضلة ، حيث قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات الأولى هى طبقة الفلاسفة ، التى حبتها الطبيعة بعقلية فلسفية ، وتم تدريبها عن طريق التعليم على استخدام تلك العقلية . هذه المجموعة يوكل لها أفلاطون مهمة الحكم ، وممارسة السياسة ، وإدارة شئون الدولة . أما الطبقتان الأخريان ، فهما طبقة الجنود للحماية ، والدفاع عن الوطن ، وطبقة الزراع ، والصناع للإنتاج ، والصناعة . وتتلقى كل من الطبقتين نوع من التعليم والتدريب مناسب لما يوكل إليها من أعمال . وتتحقق العدالة الاجتماعية فى نظر أفلاطون عندما يتلقى كل فرد نوع من التعليم والتدريب يناسب قدراته وامكاناته ، ومن ثم يلتحق بالعمل الذى يناسبه(٣).

وبمرور السنوات ، وتغير المجتمعات تظل علاقة السياسة بالتعليم قائمة ومستمرة وإن زاد الاهتمام الأكاديمى بها على مستوى العالم فى فترة تاريخية حديثة نسبيا . فالمدرسة والجامعة كانتا وما زالا موضع اهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد ، ولكن لم يكن الأمر كذلك بالنسبة لعلماء السياسة الذين أهملوا تلك المؤسسات التعليمية لفترة طويلة ، وذلك للاعتقاد السائد بين

---

(١) عيد طه محمود، والسيد محمد ناس : قضايا فى التعليم العالى والجامعى : دراسات تربوية ، مرجع سابق ، ص ٢٠٨.

(٢) مهدى أمين دياب: المضمون السياسى للتعليم – تحليل سوسيولوجى ، مجلة العلوم التربوية ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، السنة الثانية ، العددان الثانى والثالث، يونية ١٩٩٦م ، ص ٢٣.

(٣) عبدالعزيزصالح بن حتبور: الإدارة العامة المقارنة ، الدارالعلمية الدولية ، مرجع سابق ، ص٣١٠.

العلماء والعامة على السواء بأن هذه المؤسسات ليست مؤسسات سياسية ، وإنما هى مؤسسات محايدة يجب أن تبقى بعيدة عن السياسة ، والسياسة بعيدة عنها(١).

وظهر هذا الاتجاه فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ نهايات القرن التاسع عشر، واستمر حتى النصف الثانى من القرن العشرين ، حيث بدأ الاهتمام بدراسة أمور تتعلق بالتعليم والسياسة منها مثلا دراسة القوى المسيطرة على التعليم والمتحكمة فى تغييره وتطويره ، وإنفاق الدولة على التعليم وسلطة اتخاذ القرار. فالتمهيد لهذه الدراسات لم يبدأ على يد علماء السياسة وإنما بدأ على يد علماء تاريخ التربية الأمريكيين خاصة المنتمين إلى الحركة التعديلية فى مجال الدراسات التاريخية ، والتى وصلت ذروتها فى الستينيات من هذا القرن ، خاصة وأن التعليم الأمريكى فى تلك الفترة لم يكن إلا سلسلة محاولات من أجل جعل المؤسسات التعليمية تتكيف لمطالب المجتمع الرأسمالى السياسية ، والاقتصادية . وفى نفس الوقت ركز بعض الباحثين على دراسة الصراع القائم للسيطرة على مؤسسات التعليم من حيث تنظيمها وإدارتها وغير ذلك . من هنا تنطلق النظرة الشاملة للسياسة من منطق أن ما يدخل فى نطاق السياسة هو كل ما يرتبط بوجود عنصرى القوى والصراع ، بمعنى أن هذين العنصرين يجعلان أى موضوع أو موقف يندرج تحت "السياسة" بغض النظر عن أن تكون للقوة أو الصراع علاقة بالدولة (٢).

ويمكن توضيح أثر السياسة فى التعليم ، وأثر التعليم فى السياسة على النحو الآتى :

أولا : أثر السياسة فى التعليم :

لتوضيح أثر السياسة فى التعليم تتناول الدراسة السياسة كعلم ، وكنظام حكم . فالسياسة كعلم تعنى دراسة الظواهر ، والمتغيرات المختلفة فى إطار منهجى محدد ، وباتباع أساليب بحث محددة . أما السياسة كنظام حكم ، فتعنى مشاركة جماعة ، أو فرد فى عملية صنع القرار ، أو السياسة العامة بطريقة مباشرة من خلال تقلد مناصب سياسية . ويتضح أثر السياسة فى التعليم من خلال تحديد الآتى:

أ- **تحديد الهياكل التنظيمية:**

تعد التربية عملية منظمة ، أو يجب أن تكون كذلك ،وهذا التنظيم لا يتم إلا وفق بنى هيكلية محددة ،أيا كانت طبيعة هذا التنظيم مركزيا أوغير مركزى ، فيأتى دور السلطة السياسية

(1) Tatiana Valerievna; Russian higher education:Changing policy perspectives and the role of the World Bank,the OECD,and the IMF",Ph.D.dissertation,University of Alberta,Canada.2007,p56..

(2) Asian Development Bank;"Our Framework Policies and Strategies".Unesco,2003.

فى تحديد هذه الهياكل التنظيمية ؛ لأنهم يضعون تصوراتهم حول طبيعة العمل بالمؤسسات التعليمية بحكم رؤاهم السياسية ، والفكر الإدارى الذى يحملونه ،ويرتبط هذا برغبة السلطة فى سيطرتها على التعليم ، وإدارته ، وآليات العمل التى تتم من خلاله حسب توجهاتهم(١).

ب- **تحديد محتوى التربية:**

يعد مضمون التربية ، ومحتواها من الجوانب المهمة بالنسبة لكل سلطة سياسية ،ومهما كان نوعها ، ونوع الحكم الذى تمارسه ؛حيث يتم تحديد ما يدرس ، ومن القائم على التدريس ، وبأى أساليب ، والمناهج الدراسية ، ولغات التعليم التى ستطبق(٢).

ت- **تحديد العلاقات المسموح بها داخل مؤسسات التعليم:**

يقوم النظام التعليمى على شبكة من العلاقات الاجتماعية ، والوظيفية ، سواء بين الإدارات بأطرافها القومية ، والمحلية ، أم بين المعلمين والمتعلمين . ويأتى دور السلطة الحاكمة هنا ،فى تحديد نوع العلاقات ، وطبيعتها . وهذا يرتبط بمدى الحرية المتاحة ، والتى قد تكون فى التعبير ، أو المشاركة ، أو الكتابة .

ثانيا:أثر التعليم فى السياسة :

يؤكد علماء التربية على تأثير التعليم فى السياسة ، والذى يتمثل فى التربية السياسية ، والتى تعنى التربية التى تساعد المتعلم على فهم النظام السياسى ، والحقوق ، والواجبات ، وتكوين الاتجاهات الوطنية ، والقومية ، وتدعيم المشاركة السياسية فى المجتمع. وبناء على ماسبق يمكن القول ، بأن السلوك السياسى للفرد ، يعد ناتجا من نواتج التربية التى يتلقاها فى المجتمع . وتلعب المدرسة ، والجامعة دورا هاما فى صقل ، وتدعيم ، وتوجيه السلوك السياسى للمواطن عن طريق ما تقدمه من تربية سياسية فى مراحل حياته التعليمية المختلفة(٣).

المحور الثانى : بنية السياسة التعليمية ، وسياسة التعليم الجامعى:

تتناول الدراسة بنية السياسة التعليمية بوجه عام ، وسياسة التعليم الجامعى بوجه خاص ؛ وذلك للتعرف على طبيعة هذه السياسة . وتبدأ الدراسة بتوضيح مفهوم ، ومكونات ،

---

(١) سعيد إسماعيل على : الأصول السياسية للتربية ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤١٨هـ/١٩٩٧م ، ص ٤١٥

(٢) المرجع السابق ١٩٩٧م ، ص ٢١٠.

(٣) فوزى الشربينى ، وعفت الطناوى : مداخل عالمية فى تطويرالمناهج التعليمية على ضوء تحديات القرن الحادى والعشرين ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ، ص ٣٧٧.

وخصائص ، وأهمية السياسة التعليمية ، ومراحل صنعها ، ثم مكان السياسة التعليمية بين السياسات العامة على هذا النحو .

مفهوم السياسة التعليمية :

يطلق مفهوم " السياسة التعليمية " Education Policy على السياسة المرتبطة بمؤسسات التعليم . فهى جزء من السياسة المجتمعية العامة ، والتى يعتبر التعليم أحد أدواتها ، حيث تأخذ السياسة العامة أشكالاً متعددة ، كما تحدد جميع الأولويات ، والإجراءات لتوزيع الخدمات على أعضاء المجتمع ، وتبدأ النقطة الأولى لأى سياسة تعليمية بتحديد الأهداف (النتائج المرتقبة) ، وتنتهى باللوائح والقوانين التى تنظم التنفيذ لهذه الأهداف.

ويختلف معنى مفهوم السياسة التعليمية تبعا للطريقة التى تستخدم بها ، وتبعا لدلالة المفهوم ، وذلك على النحو الآتى :

تعريفات تركز على الأهداف الموجهة للنظام التعليمى :

يعرف همام بدراوى زيدان (١٩٩٣) السياسة التعليمية بأنها : مجموعة من الأهداف ، والمبادئ الشاملة ، والمتكاملة التى ينبغى أن تكون محورا لحركة الفعل فى مجال التعليم ؛ باعتبارها سياسة وزارة على مدى زمنى يتيح إمكانية تحقيق تلك الأهداف فى حدود ما تضمنته من مبادئ ، وفى ضوء ما حددته من معايير؛ للتقويم ، والحكم ، مع اتسامها بالمرونة لتتيح إمكانية التعديل ، وليس النقض فى حالة الضرورة ، مع مراعاة العوامل المؤثرة فى عمليات صنع ، وصياغة السياسة التعليمية ، سواء كانت عوامل تاريخية وثقافية ، أم فلسفية ، أم مرتبطة بغايات سياسية معينة ،أم بالطموحات الجماهيرية ،أم بالإمكانات المتاحة . والأخذ فى الاعتبار القوى السياسية الرسمية ، وغيرالرسمية ، سواء فى الداخل ، أم فى الخارج ، والتى تؤثر بشكل مباشر ، وغير مباشر فى السياسة التعليمية صياغة ، وتنفيذا ، وتقويما [١] .

ويعرفها سعيد إسماعيل على (١٩٩٥) بأنها :مجموعة الأهداف ، والمبادئ الشاملة التى ينبغى أن تكون محورا لحركة الفعل فى مجال التعليم ، بوصفها سياسة وزارة على مدى زمنى معين ، يتيح إمكانية تحقيق تلك الأهداف فى حدود ما تتضمنه من مبادئ [٢] .

---

(١) همام بدراوى زيدان : السياسة وسياسة التعليم ، دراسات تربوية ، مجلة تصدرها رابطة التربية الحديثة ، القاهرة ، المجلد الثامن ، الجزء (٥٤) ، ١٩٩٣م ، ص ١١٣.

(٢) سعيد إسماعيل على : السياسة التعليمية للنظام التربوى ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر تربية الغد فى العالم العربى ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، دبى ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م ، ص ٤

كذلك تعريف هادية أبو كليلة (١٩٩٥) : بأن السياسة التعليمية تعبر عن الجهود المنظمة التى ينبغى أن تبذل لتحقيق أهداف معينة فى النظام التعليمى [١] .

ويعرفها مهدى أمين دياب (١٩٩٦) بأنها: تعنى ماتحدده الدولة من أهداف ، وغايات ، وماتصدره من قرارات ، وما تضعه من خطط ، وبرامج تحدد ملامح كل مرحلة تعليمية [٢].

تعريف ناجى شنودة (٢٠٠٣) : بأنها مجموعة الأهداف الموجهة للنظام التعليمى ، واختيار الطرق والوسائل ، التى تحقق هذه الأهداف [٣] .

تعريفات تركز على القرارات والمبادئ التى تم تنفيذها داخل النظام التعليمى :

ويتمثل فى تعريف سهير محمد حوالة (٢٠٠٧) بأنها : مجموعة من المبادئ ، والقرارات يتم تنفيذها داخل نظام التعليم ، والتى تستمد من نظام محدد للقيم ، ومن استشراف النتائج ، والآثار المحتملة للقرارات [٤] .

تعريفات تركز على التوجهات العامة التى تحكم حركة المجتمع فى قطاع التعليم :

ومنها تعريف سعيد إسماعيل (١٩٩٦) : بأنها جملة الموجهات العامة التى تحكم حركة المجتمع فى قطاع التعليم [٥] .

ويعرفها عبد الجواد السيد بكر (٢٠٠٢) بأنها : المبادئ ، والاتجاهات العامة التى تضعها السلطات التعليمية ؛ لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية فى المستويات المختلفة ، واتخاذ قراراتها. ، وتعنى أيضا الحكم المشتق من بعض الأنساق القيمية ، ومن تقييم الوضع القائم فى المؤسسات التعليمية لاستخدامه كخطة عامة توجه القرارات مع الأخذ فى الاعتبار وسائل إحراز الأهداف التعليمية [٦] .

---

(١) هادية أبو كليلة : قوى الضغط وصنع السياسة التعليمية ..التحدى والاستجابة ، مجلة التربية ، جامعة الأزهر ، العدد(٥١) ، ١٩٩٥م ، ص ٢٨٧.

(٢) مهدى أمين دياب : المضمون السياسى للتعليم تحليل سوسيولوجى ، مرجع سابق ، ١٩٩٦ ، ص ٢٢.

(٣) ناجى شنودة نخلة : فعالية السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها دراسة ميدانية ، مرجع سابق ، ص ١١.

(٤) سهيرمحمد حوالة : السياسة التعليمية بالمملكة العربية السعودية فى ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية. دراسة تحليلية ، مرجع سابق ، ص١٢.

(٥) سعيد إسماعيل على : سياسة التعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ٨٨.

(٦) عبد الجواد السيد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م ، ص ٤.

كذلك تعريف سعيد إسماعيل على (٢٠٠٥) بأنها : جملة التوجهات ، والمنطلقات ، التى من المفترض أن تحكم مسيرة التعليم فى المجتمع [١] .

هكذا يتضح من كل ما سبق أن السياسة التعليمية تمثل الآتى :

١- تمثل الإطار العام الذى يوجه العمل الإدارى والفنى فى النظام التعليمى.

٢- تمثل مجموعة من الأهداف الملزم تحقيقها فى مجال التعليم فى كافة مراحله.

٣- تمثل الملامح العامة التى تكون عليها الفلسفة العامة ،أو الإطار الفكرى الكلى ، أو الأيديولوجيا التى يتبناها المجتمع.

٤- تمثل الاختيارات الأساسية ، التى يصنعها المجتمع عن طريق أفراده ، والتى تعززها الدولة ، وتلتزم بها.

٥- تمثل الإجراءات ، التى تلتزم الحكومة الأخذ بها ؛ من أجل التأثير فى الواقع ، وتوجيهه نحو الأهداف المخططة ، حيث يتم تنفيذ هذه الإجراءات ، وما يتبعها عادة داخل نظام التعليم كخطة عامة لتوجيه القرارات المتصلة بوسائل تحقيق الأهداف التعليمية المرغوب تحقيقها.

مكونات السياسة التعليمية :

من أهم مكونات السياسة التعليمية الآتى :

١- السياق :

يشير السياق إلى مجموعة العناصر التاريخية ، والضغوط الاقتصادية ، والاجتماعية التى أدت إلى اعتماد سياسة معينة دون الأخرى ، ووضع قضية ما ضمن الأجندة السياسية فى وقت معين ، ربما لم يكن لها نفس الاهتمام فى أوقات أخرى.

٢- النص :

يتضح النص كمكون من مكونات السياسة التعليمية فى مجموعة الوثائق السياسية التى تعكس الأيدلوجية المحركة لمتخذ القرار السياسى ، ويتضمن النص السياسى ، أو الوثيقة السياسية ، أو الخطاب الرسمى عند صياغته عددا من المحاور ، التى تشكل فى مجملها السياسة التعليمية ضمن إطاراتها . وأهم ما تتضمنه هذه المحاور:

---

(١) محمد درويش درويش : قاموس سعيد إسماعيل على فى التربية ، مرجع سابق ، ص ٧٨

أ- الإطار الشامل لبرامج العمل المنفذة للسياسات التعليمية الموضوعة.

ب- الأهداف المتحققة عند تنفيذ هذه البرامج ، والتى تشكل فى مجملها الغاية من هذه السياسة الموضوعة.

ت-تحديد استراتيجيات التنفيذ بصورة عامة ، تعكس الأركان الأساسية للمشروعات التى تحقق الأهداف.

ث-إعطاء مؤشرات لترتيبات ، وخطط المتابعة ، والمراجعة ، والتقييم لإنجازات السياسة الموضوعة فى إطار زمنى مقترح.

ج-تحديد الموارد المالية ، والبشرية اللازمة لتنفيذ النص السياسى..

٣- **النتائج :**

يعد هذا المكون الخطوة المكملة لعملية صنع السياسة التعليمية ، فبعد التفاعل الحادث بين الدولة ، وجماعات المصالح ، والقوى الفاعلة ، تصبح نتائج التوافق فيما بينها ضرورة موضوعية ، تتحدد من خلالها أهداف السياسة التعليمية ، ويقوم المخطط بدراسة هذه النتائج ، وتحديد مجموعة العوامل التى أدت إلى تحقيق أهداف هذه النتائج السياسية ، أو لتعويقها ، وذلك بغية الاستفادة منها فى عملية تقييم السياسات وصناعتها مرة أخرى [١] .

خصائص السياسة التعليمية:

تتحدد طبيعة السياسة التعليمية فى الآتى :

١- **اللاشخصانية :**

يقصد بها عدم ارتباط السياسة التعليمية بشخص ، أو فرد بذاته . كذلك تعد تحليلاً لواقع المجتمع ورؤاه المستقبلية ، وبذلك تقترب من الناحية الموضوعية . وهذا بالطبع يعطيها صفة الإستمرارية ، والإستقرار النسبى بعيدا عن المتغيرات الطارئة ، التى تحدث بسبب الأمزجة [٢]

وتتضح اللاشخصانية من حيث كونها مبنية على فلسفة التربية المنبثقة بدورها من فلسفة المجتمع . وتتيح هذه السياسة التعليمية فرصة الاستمرار ، والاستقرار النسبية ؛ مما يمكن للمخططين من

---

(1) Sandra Taylor; Education Policy and the Politics of Change,T.J.Press, New York,Pads ..Roue,Ltd.,1997,P57

(٢) شبل بدران : التربية والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م ، ص ١٢٩.

رسم الخطط اللازمة لترجمة تلك السياسة إلى برامج ومشروعات تكون فى مأمن من أن تعصف بها التقلبات السريعة ، والأهواء الشخصية [١] .

٢- التطورية :

تخضع السياسة التعليمية إلى التطوير الذى يجعلها تتواكب مع جملة المتغيرات القائمة ، فترتبط بتطور المجتمع . من هنا ترتقى السياسة التعليمية ، وتتماشى مع كل المستجدات التى تحدث فى نطاق المجتمع وخارجه [٢] .

٣- المؤسسية :

يقصد بالمؤسسية هو تلك السياسة التى تصنعها ، وتنفذها ، وتقيمها مؤسسات تعليمية . ونجاح أو فشل المؤسسة التربوية التى تبنى سياسة ما يعتمد على واقعيتها ، وتوافر الإمكانات البشرية والمادية التى تقدمها الدولة لها [٣] .

٤- التحديد :

يقصد بها تحديد الأهداف الواجب تحقيقها ، والاختيارات الأساسية . والتحديد لا يعنى الإغراق فى الجزيئات ، والتفصيلات ، وإلا أصبحت السياسة التعليمية ، تشكل قيدا على حركة العاملين . فتغير الظروف ، وتبدل الأحوال ، يقتضى "مرونة" ، تتيح فرصة الحركة للقائمين بالعمل.

٥- الوضوح:

يقصد بها أن تصاغ الأهداف بصياغات تتسم بالوضوح ؛ مما يؤدى إلى سير التخطيط ، والتنفيذ فى اتجاه صحيح من هنا يجب أن تصاغ السياسة التعليمية بقدر كبير من الوضوح.

---

(١) سعيد إسماعيل على : سياسات التعليم فى الوطن العربى رؤية من بعد ، المؤتمر العلمى الرابع عشر لقسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، بعنوان " أنظمة التعليم فى الدول العربية التجاوزات والأمل"، كلية التربية ، جامعة الزقازيق،فى الفترة من ٥- ٦مايو ٢٠٠٩، المجلد الأول ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢ ،٣.

(٢) مها عبد الباقى جويلى : دراسات تربوية فى القرن الحادى والعشرين ، دار الوفاء ، الإسكندرية ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ، ص ٤٣.

(٣) عبد الناصر محمد رشاد: التعليم والتنمية الشاملة ..دراسة فى النموذج الكورى ، دار الفكرالعربى ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م ، ص٢٤٣.

٦- الرؤية الكلية :

يقصد به الإلمام بالإطار العام ، وبالوعى بالعلاقات بين مكونات منظومة التعليم ، وبالظهير الفكرى الذى تقوم عليه ، وبالتوقعات المحتملة مستقبلا . فالتعليم إذ يستهدف التنمية الكلية لشخصية المواطن ؛ لتحويله إلى طاقة بناء اجتماعى لا يستطيع أن يحقق هذا الهدف المرجو منه ، إلا إذا قام على سياسة تشمل العمل التعليمى من مختلف جوانبه [١] .

ومن أهم خصائص السياسة التعليمية والتى تتمكن من خلالها القيام بوظائفها المناطة بها :

١- توجيهية وليست تفصيلية :

يقصد بها أنها سياسة تعليمية تركز على الأسس الثابتة الواضحة التى تسمح للعاملين بحرية اتخاذ القرارت المناسبة بالنسبة للمواقف ، والمشكلات التى تواجههم ،وفى الوقت نفسه تكون بمثابة الإطارالذى يوجه هذه القرارات ؛ لتحقيق الاتجاه العام ، الذى ينشده العمل التربوى ، بما يتفق والأهداف العامة المنبثقة من الفلسفة الاجتماعية القائمة فى مجتمع ما [٢] . فهى لا تركز على تفاصيل العمل على المستوى الإجرائى بقدر ما تهتم بوضع الأسس الواضحة التى تُوجِّه الأجهزة نحو كيفية تحقيق الأهداف فى النظام التعليمى .

٢- متعددة الأبعاد :

حيث تتعدد اتجاهات ومصالح المشاركين فيها ، والذين يساهمون فى الطريقة التى تعمل وتتطور بها ، وفى مخرجاتها أيضا ، ولا يؤثرالجميع فى هذه العملية بدرجة متساوية.

٣- توجد فى سياق :

أى أنها تعكس الواقع الاجتماعى الذى تخرج منه ، وتعيش فيه . فهى تعكس خصائص السياق ، وتعبر عنها . كما أنها تسعى إلى الإرتقاء بالسياق ، وتطويره ، وهى بهذا لا تفرض من أعلى ، ولا تستورد من مجتمعات أخرى ، وإنما تعكس البناء الاجتماعى الذى تعيش فى إطاره ، وتكون صدى له . أى لايمكن تداولها فى معزل عن بيئتها.

---

(١) سعيد إسماعيل على : رؤية سياسة التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م ، ص ٣٩.

(٢) رجاء على عبد المجيد سالم : السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسى فى مصر للفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٠) : دراسة تحليلية ، رسالة دكتوره ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م ، ص ٩٩.

٤- تكون قابلة للتسجيل :

لا يكفى إعلان السياسة التعليمية ، وإذاعتها ؛ لكى تكون واضحة ومفهومة من قبل جميع العاملين ، بل لا بد أن تكون مسجلة فى صورة مكتوبة ، وذلك لضمان الإلتزام بها ، ومراجعتها

٥- الترابط والتكامل فى الأغراض:

تتكامل السياسة التعليمية مع السياسات الأخرى داخل الدولة نتيجة لتكامل أهداف السياسة التعليمية مع أهداف السياسات الأخرى داخل الدولة . كما أن السياسة التعليمية متكاملة فيما بينها ، وذلك من خلال التكامل القائم بين أهداف مراحل التعليم المتعددة والمتنوعة ، وذلك سعيا لتحقيق غاية التعليم وأهدافه العامة [١] .

من هنا فإن السياسة عملية دينامية تفاعلية ، تعبرعن المصلحة العامة للمجتمع ، دون إغفال للمصالح الخاصة لأى جماعة من جماعات المجتمع ، وعليه فهى عملية متعددة الأدوار ، والعلاقات ترتبط بالبناء الرسمى ، وتترجم بواسطة قوانين ، وتشريعات . وأن هذا البناء الرسمى يتأثر بأهداف ، وتوجهات جماعات معينة (جماعات الضغط والمصالح) فى المجتمع ، ومشاركتهم الفعالة فى الطريقة التى تعمل ، وتتطور بها السياسة التعليمية ، مما يؤكد على أن هذه المشاركة تقتصر على بعض جماعات المجتمع دون الأخرى ، ويعنى أن تأثير المشاركين فى السياسة التعليمية لا يتم بدرجة متساوية . بل أن كل جماعة تتولى القيام بوظيفة محددة ، وأن هذه الوظائف متكاملة ، وفى إطار تحقيق المتطلبات الوظيفية للسياسة التعليمية ككل .

٦- علمية :

تتبع علمية السياسة التعليمية من كونها اختيرت من بين عدة بدائل . يعتمد ذلك الاختيار على التفكير العلمى الذى يراعى ملائمتها لظروف المجتمع ، ومن ستطبق عليهم من متعلمين ، ومعلمين لهم خصائصهم الفردية ، والاجتماعية . فهى ليست ارتجالية عفوية ، أو اجتهادات شخصية ، بل هى نتاج أبحاث ، ودراسات علمية فى اختصاصها [٢] .

---

(١) نادية جمال الدين: دراسات فى إصلاح سياسات ونظم التعليم فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة ، شعبة بحوث السياسات التربوية، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، يونيو، ٢٠٠٠م ، ص ص ٦٧-٦٨.

(٢) رجاء على عبد المجيد سالم : السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسى فى مصر للفترة من (١٩٨٠-٢٠٠٠) : دراسة تحليلية ، مرجع سابق ، ص ١٠١.

٧- واقعية :

تنبثق السياسة التعليمية من واقع المجتمع وظروفه ، أى أنها انعكاس للواقع الاجتماعى الذى توجد فيه ، فهى ليست أحلام ، أو أمنيات ، بل أمور واقعية يتم تنفيذها [١] .

أهمية السياسة التعليمية:

تتمثل أهمية السياسة التعليمية فى النقاط الآتية :

١- تساعد على استقرار العمل ، والتنفيذ حتى مع تغير المسئولين ، حيث إنها تحتوى على مبادئ تحكم العمل ، وقواعد توضح طريقة تطبيق المبدأ.

٢- تُتخذ كمعايير للتقويم ، ففى ضوئها يتم قياس الأداء الفعلى.

٣- تُعتبر دستور عمل ؛ لأنها تؤدى إلى الفهم السليم لمتطلبات العمل التربوى ، وبالتالى تضمن عدم الانحراف عن الخط المحدد سلفاً.

٤- تُقلل من حدة المركزية ؛ لأنها تساعد على تفويض سلطات الإدارة العليا ، أو المركزية إلى المستويات الإدارية التالية بعامة ، واللامركزية بخاصة.

٥- تُتخذ فى ضوئها القرارات .

٦- تُحقق اتساق الممارسات داخل النظام التعليمى .

٧- تُحدد السبل ، التى يجب اتباعها ؛ لتحقيق الأهداف التربوية .

صنع السياسات التعليمية : الأسس ، والمقومات :

هناك مجموعة من الأسس التى تستند إليها صنع السياسات التعليمية ، وتتمثل فى الآتى :

الأساس الأول:

أن تستند السياسة التعليمية ، التى لها صفة الشمول ، والتكامل إلى رؤية تربوية ، واجتماعية واضحة الملامح ، والسمات .

الأساس الثانى :

أن تكون السياسة التعليمية تعليمية ، وأن تكون ذات أهداف تربوية ، وتخدم الأغراض التربوية الحاضرة ، والمستقبلية للنظم التعليمية بها [٢] .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٢.

(٢) مهدى دياب: المضمون السياسى للتعليم -تحليل سوسيولوجى-"، مرجع سابق ، ص ٢٥.

الأساس الثالث:

أن تكون السياسة التعليمية قائمة على قاعدة من المعلومات ، والبيانات ، والمعارف ذات الأثر فى المحيط التربوى الذى تعمل السياسة من خلاله ، وأن تكون هناك دراسة للمجال التربوى الذى توضع له السياسة ؛ وبذلك يتمكن واضعو السياسة التربوية من فهم الحاضر ، وتصور المستقبل ، وتحديد الاحتمالات ، واقتراح البدائل فى ضوء المتغيرات . كما تساعد فى رسم الاستراتيجيات ، ووضع الخطط ، واتخاذ القرارات المناسبة فى الوقت المناسب [١] .

الأساس الرابع :

أن تكون السياسة التعليمية مقبولة من المحيط التربوى الذى تعمل السياسة فى مجاله ، وأن تكون مقبولة من الجماهير التى وضعت لها .وليس معنى ذلك أن تنحرف السياسة التعليمية عن الفلسفة التربوية ، والأهداف العامة للمجتمع ، أو أن تكون غير علمية ، وإنما المقصود هنا ضرورة توعية الجماهير بأهداف السياسة ، ومبرراتها ، وأهميتها فى حل مشكلات الحاضر، والإسهام فى بناء المستقبل .ولابد أن تكون هذه المبررات صادقة ، ومتسقة مع طبيعة المجتمع . أما إذا كانت السياسة التعليمية ذات صبغة سياسية لخدمة أغراض خاصة لأفراد ، أو جماعات معينة ، فستفقد مصداقيتها لدى الجماهير مباشرة [٢] .

الأساس الخامس :

أن تكون السياسة التعليمية "عادلة" ، وأن تتكامل مراحل النظرية فيها مع مراحل التطبيق ، واتخاذ القرارات . إن السياسة التعليمية – فى الواقع – هى عملية تدبير متكامل مبنى ومعنى لقطاع من قطاعات الحياة الاجتماعية ، فإذا لم تتسق النظرية ، والتوجيهات فيها مع التطبيق ، واتخاذ القرارات . وإذا لم تتناغم الوسائل ، والغايات مع الأخلاق الاجتماعية ، ومع عقيدة المجتمع ، ورؤيته الكلية للكون ، والإنسان ، والحياة ، فإنها – عندئذ – تكون سياسة غير عادلة ، وغيرمتكاملة ، وبالتالى غير مقبولة [٣] .

---

(1) Vasquez Rafael; "Educational Policy for Indigenous Oaxacans : An interdisciplinary approach to bettering educational and social outcomes", M.A. dissertation, California State University, United States—California,2007.

(2) Lopez , Francesca ;"Educational Policy and Scholastic Competence among English Language Learners,Ph.D.dissertation,University of Arizona,United—States,2008 .

(٣) عبد الفتاح حجاج : السياسة التعليمية : طبيعتها ، ومبرراتها ، وخصائصها ، مجلة جامعة قطر، مركزالبحوث التربوية ، المجلد السادس ، ١٩٨٣م ، ص ٢٥١.

وتتمثل أهم مقومات صنع السياسة التعليمية فى الآتى :

١- المقومات القومية :

يقصد بالمقومات القومية : تلك الأسس ، والمبادئ ، والاتجاهات التى نصت عليها التقارير، والوثائق المصرية فى نطاق جمهورية مصر العربية ، والتى تعتبر بمثابة معايير للحكم على سلامة السياسة التعليمية فى مصر، وقدرتها على الاستجابة لاحتياجات الفرد والمجتمع . فهى المقومات التى تمثل المرجعية المجتمعية للسياسة التعليمية ، وكل ما يصدر عنها من تشريعات ، وقوانين ، وظروف اجتماعية ، واقتصادية .

٢- المقومات الدولية :

يقصد بها : تلك المبادئ ، والاتجاهات التى أوصت بها التقارير، والوثائق المصرية فى بعض المؤتمرات الدولية . فهى المقومات الدولية المحيطة بالدولة ، وما يتبعها من آثار سياسية ، واقتصادية ، ومعرفية ، وتكنولوجية.

٣- المقومات الأكاديمية :

يقصد بها : المقومات ، والدراسات ، والأبحاث التى يجريها الباحثون ، والمؤسسات المعنية بالتعليم . وهذه المقومات لها دورها المهم فى التوجيه إلى اختيار السياسات المناسبة فى قطاع من قطاعات التعليم ، أو تبنى سياسة لحل مشكلة من المشكلات [١] .

٤- الترابط والتكامل والاتساق بين عناصرها :

يعد التعليم كياناً عضوياً مترابطاً ، وبالتالى فمن الأهمية تجنب الإصلاحات الجزئية التى تتناول بعض جوانب التعليم .

٥- التزام المنفذين وعدم حيادهم عنها :

إن نجاح السياسة التعليمية فى تحقيق أهدافها ، يتطلب من المشاركين فى تنفيذها الإيمان ، والالتزام بها ، بحيث يتوافر لديهم الدافع لإنجاحها ، ويتطلب هذا الأمر المشاركة فى صنعها [٢]

---

(١) عبد الجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار ، مرجع سابق ، ص ٩. .

(٢) سعيد إسماعيل على : أعمدة عشر لسياسة التعليم ، دراسات تربوية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،المجلد السادس، الجزء (٣٣) ، ١٩٩١ م ، ص ص ١٣-١٤.

٦- فاعلية نظام الإشراف القائم على تنفيذها :

يحتاج تنفيذ السياسة التعليمية إلى إشراف إدارى ، وفنى فعال يعمل على تحسين العملية التعليمية ، وتوجيه الإمكانات البشرية ، والمادية ، وحسن استخدامها ، ومساعدة أعضاء هيئة التدريس على تحسين أدائهم ، والإسهام فى حل المشكلات ، التى تواجه تنفيذها بالصورة المرجوة .

٧- توافر التسهيلات الكافية لتنفيذها :

تشمل هذه التسهيلات الإمكانات البشرية ، والمادية ، والتعليمية ، والأنشطة ، والخدمات الصحية ، والاجتماعية ، والنفسية ، والتقنيات التعليمية .

مراحل صنع السياسة التعليمية :

يرتبط صنع السياسة التعليمية بأهداف ومتطلبات المجتمع ، وما يطرأ عليه من تغيرات سواء كانت داخلية أم خارجية ؛ ذلك لأنها مرتبطة بالسياسة العامة للدولة ، وما يحكمها من توجهات على الصعيد العالمى ، والإقليمى ، والمحلى فى المجالات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية . فتمر سياسة التعليم بمراحل متتالية تمهد كل مرحلة لما يليها منطلقة من سابقتها ؛ لأن هذا التسلسل المنطقى من أهم مقوماتها ، وضمان نجاحها من الناحية النظرية.

وتمر عملية صنع السياسة التعليمية بالمراحل الآتية :

المرحلة الأولى : صياغة السياسة التعليمية:

تتناول مرحلة صياغة السياسة التعليمية جمع البيانات ، والمعلومات المتعلقة بالواقع التعليمى ، والتربوى ، فهى تقوم على استقراء الواقع وتحليله ، ومعرفة جوانب القوة والضعف ، وتختلف صناعة السياسة التعليمية باختلاف الأنظمة السياسية ، وطبيعتها ؛لأنها أولا ، وأخيرا هى من يقرها . فعملية صناعة السياسة لا تنطوى فقط على المعلومات التى يوفرها الباحث ، وإنما على تلك التى يوفرها صانع السياسة أيضا [١] .

من هنا يجب عند صنع السياسة التعليمية مراعاة الآتى :

١- إتفاق الأهداف التعليمية مع الأهداف النهائية العليا للمجتمع.

---

(١) سعود هلال الحربى : صنع السياسة التعليمية بدولة الكويت فى ضوء الخبرات العالمية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

٢- تنسيق الأهداف التعليمية مع أهداف قطاعات العمل الوطنى الأخرى.

٣- إشتمال الأهداف على نواحى روحية ، وفلسفية ، وثقافية .

٤- إتجاه الأهداف إلى التعبيرعن آراء المجتمع الاجتماعية ، والاقتصادية [١] .

المرحلة الثانية : مرحلة اتخاذ القرار(مرحلة تبنى السياسة التعليمية) :

يتم فى هذه المرحلة الانتقال من السياسة التعليمية فى إطارها النظرى ، وغاياتها ، وأهدافها إلى الجانب الإجرائى . هنا يكون القرار جاهزا للتنفيذ بعد أن تم إعداده بصورة متكاملة من حيث اختيار الاستراتيجيات ، وخطط العمل ، والبرامج المتعلقة بالتنفيذ ، وكيفية الرقابة ، والتمويل مع تحديد الجهات المسؤولة ، والأفراد القائمين على العمل . ويجب أن يكون متخذ القرار لديه القدرات الشخصية التى تساعده فى ذلك ، كالقدرة على التخطيط ، والتصور المستقبلى ، وأن يكون ملما بالبيئة المحلية [٢] .

المرحلة الثالثة : مرحلة تنفيذ السياسة التعليمية :

تعنى هذه المرحلة بداية تنفيذ ، وانطلاقة السياسة التعليمية بعد مرورها فى مرحلتين أساسيتين ؛ حيث تحول كل الإجراءات ، والتصورات إلى جوانب تطبيقية عملية فى الواقع التعليمى بعد صدور القرار من الجهات العليا ، ثم يأتى دور العاملين فى القطاع التربوى من مدربين ، ومراقبين ، ورؤساء أقسام ، وهيئات تعليمية ، والذين يتوجب لتحقيق النجاح تدريبهم ، وإطلاعهم على السياسة التعليمية ، وتوضحيها لهم بشكل كبير ، ومفصل ، حتى لايكون هناك لبس ، أو غموض . ويجب أن يكونوا على وعى مسبق بالسياسة التعليمة الجديدة ، وبالقرارات المتخذة ؛ حتى يتوافر ضمان الفهم السليم والإقتناع الراشد ، وبما يرسم من سياسات ، وما يتخذ من قرارات. وتوجد محددات تحكم وضع (صنع) السياسة التعليمية وهى:

١- أن عملية صنع السياسات التعليمية فى جانب منها عملية فنية ، تعبرعن أيديولوجية المجتمع .

٢- أن السياسة التعليمية لا بد أن تستند إلى فلسفة اجتماعية ، تعبر عن نفسها فى معادلة ، أومشروع قومى ، يتسم بالشمول ، والتكامل ، والتوازن.

---

(١) نول ماجين : ربط البحث بصناعة السياسة التربوية ، مجلة التربية ، وزارة التربية ، الكويت ، الجزء الثانى ، العدد (٢٣) ، ١٩٩٧م ، ص ١٠٢.

(2) Philip, Altbach ; Robert F. Arnove and Gail P. Kelly ; Comparative Education, Macmillan Publishing ,New York, 1996, p109

٣- أن السياسة التعليمية تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية ، وديمقراطية التعليم ، والعملية التنموية الشاملة ؛ مما يعد تعبيرا أمينا عن مبادئ حقوق الانسان ، وإعلاء كرامته ، واحترام كينونته الإنسانية . وأن التعليم مسئولية الدولة باعتباره صناعة ثقيلة ، وأن بناء البشر أصعب من بناء الحجر.

نماذج صنع السياسات التعليمية :

من أهم النماذج المستخدمة فى صنع السياسة التعليمية :

١- **النماذج التفسيرية :**

تركز هذه النماذج على عملية صنع السياسات التعليمية ، باعتبارها العنصر الجوهرى للعملية التخطيطية ، والقلب المنظم لحركة أداء النسق التعليمي . وتعتمد فى تحليلها لعملية صنع السياسة التعليمية على بعدين أساسيين يعبر عنهما الأسئلة الآتية

- من يصنع السياسة؟.
- كيف يتم صنع السياسة ؟ .

ومن ثم تأتى السياسة التعليمية معبرة عن الفاعل الرئيسى الرسمى المركزى ، والفاعل الرمزى المعبر عن المصلحة العامة ، والفاعل الخفى غير الرسمى المعبرعن المصالح المتنافسة ، وجماعات الضغط المختلفة .

٢- **النماذج المعيارية :**

تصنف هذه النماذج وفقا للمعايير التى تسعى السياسة فى مخرجاتها ، وأهدافها نحو التوافق معها ، وتقيم درجة اتساق السياسة تبعا لدرجة توافقها فى مخرجاتها النهائية مع هذه المعايير . وتتضح تلك النماذج المعيارية فى :

أ- **النموذج البيئى:**

يفترض هذا النموذج أن السياسات التعليمية لابد أن تتجاوب مع الظروف ، والمؤثرات البيئية المختلفة سواء أكانت جغرافية ، أم ديموجرافية ، أم تكنولوجية ، كذلك ترتبط كفاءة تلك السياسة بما تفرزه من مخرجات تستطيع تلبية احتياجات البيئة المحيطة من جهة ، كما ترتبط بمدى تحقق المرونة ، والتجدد لمحتويات هذه السياسة لتتوافق مع التحولات البيئية ، وتطورها..

ب- **نموذج القوى:**

يفترض هذا النموذج أن عملية صنع السياسة التعليمية الرشيدة يعتمد بصورة أساسية على عملية تحليل مجموعة المصالح ، وجماعات القوى الموجودة فى المجتمع ، وتحديد مطالب

كل منها ، ومشروعية الحكم ، وإدارة المجتمع فى فترة زمنية معينة . من هنا تعكس السياسة الموضوعة باستخدام نموذج القوى توزيع ، وتدرج القوى المؤثرة ، والفاعلة فى عملية صنع السياسة سواء ظهر ذلك التوزيع فى صورة تعددية سياسية ، يتضح من خلالها مدى الاتفاق فى الآراء ، أو الصراع فيما بينها من جهة ، أوظهرت فى صورة سياسة نخبوية – أيا كانت قاعدتها المميزة – ناتجة عن عملية تسوية للمصالح فى اتجاه القوى المسيطرة من جهة ثانية .كما قد تتحدد السياسة نتيجة صراع بين المصالح ينتهى بغلبة فئة على الفئات الأخرى.

ت- **النموذج الهيكلى أوالمؤسسى:**

يتم خلال هذا النموذج صنع ، وتحليل ، وتقييم السياسة التعليمية فى ضوء مفهوم صنع القرار الحكومى ، ومجموعة القواعد ، والتنظيمات الرسمية الخاصة بالنظام الحاكم . وقد يختلف مضمون السياسة باستخدام هذا النموذج مع الاحتياجات الحقيقية للبيئة ، والمجتمع . كما يحدث فى حالات الاستعمار ، أو الهيمنة الأجنبية ، والتى قد يكون لها من الأهداف ما يختلف عن أهداف المجتمع . بيد أنه فى الحالات الطبيعية يصعب الفصل بين السياسة الناتجة عن قرار مؤسسى والسياسة الناتجة عن نموذج بيئى . فالبيئة فى مجملها تتضمن عدداً من الأنظمة السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية التى تعتمد على مؤسسات متعددة ، تؤدى أدواراً معينة فى المجتمع من أجل تلبية احتياجاتها من الموارد المادية والبشرية.

ث- **النموذج الأيديولوجى:**

قد مرت السياسة التعليمية فى مصر بتغيرات متعددة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى ثورة يناير ٢٠١١ على إثر تغيير التوجهات الأيديولوجية للنظام السياسى المصرى من الإشتراكية إلى الرأسمالية ؛ مما أثر بشكل كبير على حركة التعليم فى مصر . وبالتالى يفترض هذا النموذج ضرورة أن تأتى السياسة التعليمية تعبيراً صادقاً عن تفاعل المتغيرات السائدة فى المجتمع . فالسياسة التعليمية تعد توظيفاً لأفكار ، وقيم ، ونظريات ، ومعتقدات المجتمع[1].

(١) عبد الجواد بكر: السياسات التعليمية وصنع القرار ، مرجع سابق ، ص ٧. .

مؤسسات صنع سياسات التعليم الجامعى:

تتمثل فى المؤسسات الآتية:

أ- المؤسسات الرسمية ، وهى :

١-رئيس الجمهورية

٢- مجلس الوزراء.

٣-مجلس النواب.

٤-وزارة التعليم العالى.

٥-مراكز البحث والمشورة (كالمجالس القومية المتخصصة.)

٦-المجلس الأعلى للجامعات .

ب- المؤسسات غير الرسمية وهى :

١- الأحزاب السياسية.

٢- جماعات المصالح.

أ- **من المؤسسات الرسمية :**

١- **رئيس الجمهورية :**

جاء فى دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ فى المادة (١٥٠) ما ينص على :" أن رئيس الجمهورية يضع بالإشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ومنها السياسة التعليمية ، ويشرفان على تنفيذها على النحو المبين فى الدستور. ولرئيس الجهورية أن يلقى بياناً حول السياسة العامة للدولة أمام مجلس النواب عند افتتاح دورة انعقاده العادى السنوى ، ويجوز له إلقاء بيانات ، أو توجيه رسائل أخرى إلى المجلس ، وبالتالى يمثل رئيس الجمهورية السلطة النهائية فى تقرير السياسات العامة "[١].

(١) جمهورية مصرالعربية : دستور جمهورية مصرالعربية ٢٠١٤،ط (٢)، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، المادة (١٥٠) ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤.

وهى نفس اختصاصات رئيس الجمهورية فى المادة رقم (١٣٨) من الدستور المصرى لعام ١٩٧١م ، وتعديلاته عام ١٩٨٠م ،فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة . من هنا يمثل رئيس الجمهورية السلطة النهائية فى تقرير السياسة العامة

٢- **مجلس الوزراء :**

يمثل مجلس الوزراء الحكومة المصرية ، وهو ما جاء فى دستورجمهورية مصرالعربية فى المادة (١٦٣) ، والمادة (١٦٧) ما ينص على : " أن الحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ، وتتكون من رئيس مجلس الوزراء ، ونوابه ، والوزراء ، ونوابهم ، ويتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة الحكومة ، ويشرف على أعمالها ، وتوجيهها والإشراف على ترجمة السياسات التعليمية إلى برامج وخطط عمل إلى جانب إعداد مشروعات قوانين التعليم . وتمارس الحكومة بوجه خاص مجموعة من الاختصاصات ، ومنها الاشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسة العامة للدولة ، والإشراف على تنفيذها ".[١]

٣- **مجلس النواب :**

جاء فى الباب الخامس : نظام الحكم فى الفصل الأول : السلطة التشريعية (مجلس النواب) المادة (٧٦) اختصاص مجلس النواب فى أن يتولى سلطة التشريع ، وإقرار السياسة العامة للدولة ، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية ، والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ، وممارسة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية[٢].

٤- **مراكز البحث والمشورة (كالمجالس القومية المتخصصة) :**

أنشئت المجالس القومية المتخصصة تابعة لرئيس الجمهورية ؛ تطبيقا لما نصته المادة (١٦٤) من الدستور لتعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى ، وهى تتكون كما جاء فى المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤من أربعة مجالس منها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الذى يضم خمس شعب . ومن اختصاصات المجلس دراسة واقتراع السياسة العامة لتنمية الإمكانات القومية فى مجالات التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، ودراسة ، واقتراح خطط التعليم لاستخدام الموارد

---

(١) جمهورية مصرالعربية : دستور جمهورية مصرالعربية ٢٠١٤،مرجع سابق،المادة (١٦٣) والمادة (١٦٧) ، ٢٠١٤م.

(٢) جمهورية مصرالعربية:دستور جمهورية مصرالعربية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤م ، مرجع سابق ، ص ٢٣.

البشرية فى رفع الكفاءة الإنتاجية بما يتناسب والتقدم التكنولوجى ، والتنسيق بين السياسات المستقبلية فى ضوء الأهداف القومية[١].

من هنا تعد المجالس القومية المتخصصة من أهم مراكز البحث والمشورة فى مجال التعليم الجامعى ، وبالتحديد المجلس القومى للتعليم ، ثم لجنة تطوير التعليم الجامعى بالمجلس الأعلى للجامعات ، ومركز بحوث تطوير التعليم العالى .وتحدد وضع هذه المجالس القومية دستوريا على أساس أنها من مؤسسات الدولة المتخصصة ، ومهمتها معاونة رئيس الجمهورية فى رسم السياسات العامة ، وأنها تتبعه مباشرة[٢].

٥- **وزارة التعليم العالى :**

نجد أن وظيفة وزير التعليم العالى لاتنصب على القيام بأى دور تنفيذى ، وإنما يغلب عليها طابع رسم السياسات ، وتصميم البرامج ، وتحديد سبل تنفيذها بالتنسيق مع الوزارات الأخرى ، واقتراح السياسة أى وضع خطوطها الرئيسة ، والحصول على تصديق عليها من مجلس الوزراء .

فجاء فى المادة (١٦٨) من دستور جمهورية مصرالعربية ٢٠١٤ ما ينص على: " أن الوزير يتولى وضع سياسة وزارته بالتنسيق مع الجهات المعنية ، ومتابعة تنفيذها ، والتوجيه ، والرقابة ، وذلك فى إطارالسياسة العامة للدولة" [٣].

ويمكن تحديد أهم اختصاصات وزارة التعليم العالى فيما يلى :

١- إقتراح سياسة التعليم العالى بمختلف أنواعها من خلال المجلس الأعلى للجامعات.

٢- إقتراح الخطط ، والبرامج المتطورة لتنفيذ السياسة التعليمية ، وإعداد التشريعات اللازمة من خلال المجالس التعليمية المتخصصة .

---

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤بشأن إنشاء المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها.

(٢) جمهورية مصر العربية : قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤م بشأن إنشاء المجالس القومية المتخصصة ، وتحديد اختصاصاتها ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ، ٢٠١٢م.

(٣) جمهورية مصرالعربية : دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤،ط (٢)،الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، المادة (١٦٨) ، ٢٠١٤.

٣- إقتراح الوسائل ، التى تؤدى إلى نشر التعليم الجامعى ، والعالى ، ومراكزالتدريب ، التى تلى المرحلة الثانوية ، والعناية بتضمين المناهج بالعلوم الإنسانية ، والدراسات القومية مع الإسهام فى البحث العلمى النظرى ، والتطبيقى.

٤- مراعاة التوزيع الجغرافى فى تلبية احتياجات البلاد من الجامعات ، والمعاهد العالية ، ومراكز التدريب.

٥- مراجعة المناهج ، والمقررات ، وتعريب المطلوب منها ، والتى تحقق أهداف التعليم العالى والجامعى مع مراعاة الربط ، والتكامل بين هذه المرحلة ، والمراحل التعليمية السابقة .

٦- تحديد مستويات هيئات التدريس ، ووضع الخطط المؤدية لبلوغ هذه المستويات ، والنهوض بها ، إضافة إلى الاتصال بالوزارات ، وغيرها من الجهات المعنية بالإنتاج ، أو الخدمات ، أو البحث العلمى للتعرف على احتياجات الخريجين.

٧- الاشتراك مع الجهات المعنية فى إعداد برامج تدريب الطلاب.

٨- توثيق العلاقات بين الجامعات ، والكليات ، والمعاهد ، وبين البيئة .

٩- تقرير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات الوزارة ، ورسم السياسات المالية الخاصة بذلك ، واقتراح الميزانية اللازمة .

٦- **المجلس الأعلى للجامعات :**

يسيطر المجلس الأعلى للجامعات على كافة الجامعات ، ورئيسه هو وزيرالتعليم العالى ، وبالتالى تصبح قراراته ملزمة ، ونافذة للجامعات.

تتحدد أهم إختصاصات المجلس الأعلى للجامعات بالآتى :

١- رسم السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى فى الجامعات ، والعمل على توجيهها ، وتنسيقها ، بما يتفق مع حاجات البلاد ، وتيسير تحقيق الأهداف القومية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والعلمية للدولة .

٢- رسم الإطار العام للوائح الفنية ، والمالية ، والإدارية لحسابات البحوث ، والوحدات ذات الطابع الخاص فى الجامعات.

٣- المتابعة الدورية لتنفيذ سياساته ، وقراراته فى الجامعات.

٤- تنظيم قبول الطلاب فى الجامعات ، وتحديد أعدادهم .

ولمجلس الجامعة اختصاصات متعلقة بالسياسة التعليمية بداخل الجامعة : فجاءت فى المادة رقم (٢٣) من قانون الجامعات المصرية لسنة ١٩٧١ الآتى :

١- رسم وتنسيق السياسة العامة للتعليم والبحوث فى الجامعة .

٢- تنظيم قبول الطلاب فى الجامعة ، وتحديد أعمارهم.

٣- تنظيم شئون الخدمات الطلابية فى الجامعة.

٤- تنظيم الشئون الإدارية والمالية فى الجامعة.

٥- تحديد ، وإنشاء تخصصات الأستاذية .

٦- وضع النظام العام للدروس والمحاضرات ، والبحوث ، والتمرينات العملية .

٧- تعيين أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة ، ونقلهم.

٨- تحديد مواعيد بدء الدراسة ، ومدة عطلة منتصف العام الجامعى .

٩- منح الدرجات ، والشهادات العلمية ، والدبلومات ، ومنع الدرجات الفخرية .

١٠- تدبير أموال الجامعة ، واستثمارها ، وإدارتها ، والتصرف فيها[١].

ب- **من المؤسسات غير الرسمية :**

١- **الأحزاب السياسية :**

هى عبارة عن مجموعة من الناس اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق تحقيق الأهداف والمبادئ التي يعتنقونها[٢].

وتتحدد أهم اختصاصات الأحزاب السياسية فيما يتعلق بالسياسات التعليمية فيما يلى :

١- صنع السياسة التعليمية فى ثلاثة مستويات هى : صنع السياسات ، وتنفيذها ، والرقابة عليها . فتسعى للتأثير فى عملية صنع هذه السياسة أولا ، ثم التنفيذ ، والرقابة . وتشكل الأحزاب أحد المكونات المميزة للسلطة التشريعية ، وهى من أهم أدوات هذه السلطة.

٢- يعمل الحزب في الدولة المتقدمة كمنظمة تعليمية لها الحق في إنشاء المدارس، والأندية ، وإقامة الندوات ، والمؤتمرات لتوعية الشباب.

---

(١) جمهورية مصرالعربية : قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية ، الطبعة الثلاثون ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ، ٢٠٠٩م ، المادة رقم (٢٣) ، ص ١٠..

(٢) عبدالهادى مبروك النجار: صنع السياسة التعليمية ..مدخل تحليلى مقارن ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة،١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م ، ص ٤٧.

٣- تعد الأحزاب السياسية من أهم مؤسسات التربية السياسية ؛ حيث تدعم الاتجاهات ، والسلوكيات السياسية في المجتمع ، وتعمل علي إحداث تغيير جذري ، وتبث الثقة ، والولاء ، والانتماء في نفوس أفراد المجتمع ، وتساعد علي تكوين القيادات التي تحكم المجتمع ، وتقدم المعلومات ، والحقائق الاقتصادية ، والاجتماعية .

٤- تدعيم القضايا التعليمية مثل قضية تحقيق ديمقراطية التعليم ، وتكافؤ الفرص التعليمية ، ونشر الوعى بحقوق الإنسان ، واحترام ثقافة التعددية [١] .

٢- **جماعات المصالح :**

تسعى جماعات المصالح إلى التأثير فى عملية صنع السياسات العامة ، واتخاذ القرارات ، التى تتفق ومصالحها من خلال اتباعها أساليب علنية ، أوغير علنية بحكم كونها وسيطا بين النخبة الحاكمة والمواطن . كما أنها تعبر عن جانب من القوى الاجتماعية ، والاقتصادية فى المجتمع سواء من حيث وزنها ، أو مطالبها ، حيث تظهر الممارسة الفاعلة لهذه الجماعات فى ظل الأنظمة التى توفر مناخا من الحرية ، والانفتاح الملائمين لطبيعة عملها ، ولكن تظل جماعات المصالح مقيدة فى حركتها فى أغلب الأحيان فى النظم الدكتاتورية . بينما فى النظم الديمقراطية تمارس دورها فى دفع حركة التغيير، وبهذا يتاح لها مساحة فى حركة التعليم فى ظل وجود عدالة اجتماعية تحقق أهداف السياسة الاجتماعية العامة للدولة . ومن ثم تنعكس العلاقة بين جماعات المصالح ، وطبيعة النظام السياسى على منهج ، وأسلوب صنع السياسة التعليمية ، وعلى حجم المشاركة المتاحة[٢].

وتشترك جماعات المصالح فى صنع السياسة التعليمية من خلال قناتين رئيسيتين هما :

القناة الأولى:- رسمية تكون المشاركة من خلالها وفقا لما تحدده القوانين ، واللوائح.

القناة الثانية:- غير رسمية تمارس الجماعات من خلالها التأثير على السياسة التعليمية مستخدمة أساليب مختلفة مباشرة ، وغير مباشرة [٣].

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٨.

(٢) السيد سلامة الخميسى : التعليم والمشاركة السياسية ، مؤتمر النظام السياسى المصرى، بعنوان " التغير والاستمرار"، المنعقد فى جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة فى الفترة من ٥ - ٨ ديسمبر ١٩٨٨م، ص ٦٥٦.

(3) F.N. Forman : British Politics , Second Ed ،،Macmillan Education ltd , London, 1991, p. 74

وتأخذ المشاركة الرسمية للجماعات أشكالاً مختلفة فى المرحلة التحضيرية ، وتمثل الجماعات فيها سواء تعلق الأمر بالاستماع إليها فى لجنة برلمانية ، أو بجعلها تشترك فى أعمال مجموعات مختلطة ، أو من خلال تخصيص مقاعد فى الجمعيات التداولية من خلال الإدارة الاستشارية ، وتفضل معظم جماعات المصالح أن تكون المشاركة من خلال مجالس ذات طابع استشارى حتى تستطيع التأثير، وتحقيق مصالحها(١).

مكان السياسة التعليمية بين السياسات العامة:

تشتق السياسة التعليمية أهدافها ، وأغراضها من السياسة العامة للدولة ، ومن الفكر السياسي العام ، وتعبر عن الاتجاه السياسي للمجتمع ، ويجب أن تتسق مع الأهداف العامة الشاملة التي توجه قطاعات العمل ، والإنتاج الأخرى ، وهي تعبر عن حاجات ، ومطالب الميادين المختلفة التي تتفاعل معها التربية . كما تعبر عن أغراض ذات طبيعة فلسفية ، وثقافية تعكس مطالب المجتمع ، وأغراضه السياسية ، والتنموية ، والتربوية العامة ، والمحددة (٢) .

فتبقى السياسة التعليمية جزءا لا يتجزأ من السياسة العامة للدولة ، وتتبع نفس خطوات وآليات صنع السياسة العامة (٣) .

---

(١) بثينة عبد الرؤوف رمضان : جماعات الضغط وتكافؤ الفرص التعليمية فى مصر ، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، جامعة القاهرة ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م، ص ٩٨.

(3) Walaka .J ; Policy Interaction and Policy Implementation : A Case of School Merger Under Duress, Educational Management and Administration, Vol. 24, No. 3, 1996, p. 264.

(4) U.S. Department of Education ; Progress of Education in the United States of America , 1990-1994 . P1 .

خاتمة:

تناول هذا الفصل أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة ، وكيفية صياغتها ، وأهم سماتها ، وخصائصها ، وأساليب صنعها ؛ وصولا إلى أثر السياسة فى التعليم والعكس . كذلك مكانة السياسة التعليمية بين السياسات العامة ، ومنها سياسات التعليم الجامعى.

إضافة إلى الأهداف العامة للتعليم ، والتى وضعت بشكل يتفق والتوجهات السياسية للدولة ، وبما يجب أن يكون عليه المجتمع . فتشتق السياسة التعليمية أهدافها من السياسة العامة للدولة ، وتعبر عن أغراض ذات طبيعة فلسفية ، وثقافية تعكس مطالب المجتمع . من هنا تعد السياسة التعليمية جزء من السياسة المجتمعية العامة ، وتساهم فى تحقيق الأهداف . أى تعكس الواقع الاجتماعى الذى تخرج منه ، وتعيش فيه . فهى لا تستورد من مجتمعات أخرى ، إنما تعكس البناء الاجتماعى الذى تعيش فى إطاره ، وتكون صدى له ، ولا يمكن تداولها بمعزل عن بيئتها فهى عملية دينامية تفاعلية تعبر عن الأهداف العامة للمجتمع ؛ لذا تتأثر هذه السياسات التعليمية بالأبعاد المجتمعية داخل المجتمع ، وتؤثر فيها ، وهو ما سوف تتناوله الدراسة فى الفصل التالى بشكل أكثر تفصيلاً .